

مواطنوها يستهلكون 176 مليون برميل بنسبة 20 في المئة من الإنتاج

السعودية تصدر 715 مليون برميل نفط بقيمة 288 مليار ريال خلال 3 أشهر

صدرت السعودية نحو 715.72 مليون برميل نفط في الربع الأول من هذا العام بقيمة 288.91 مليار ريال - وبلغ الاستهلاك المحلي من النفط في الربع الأول من 2014 ما يقارب 176 مليون برميل وبنسبة 20 في المئة من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة.

وفي ظل هذه الأرقام قال وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي قبل أيام إن أسعار النفط تتخذ مساراً ممتازاً، ولم يدل النعيمي بمزيد من التعقيب بشأن الوضع في أسواق النفط أو سياسة الإنتاج في المملكة.

وقال المستشار الاقتصادي المتخصص بقطاع النفط والطاقة الدكتور فهد بن جمعة إن المملكة صدرت نحو 715.72 مليون برميل نفط في الربع الأول من هذا العام بقيمة 288.91 مليار ريال.

وتوقع أن يبلغ الاستهلاك المحلي من النفط في الربع الأول من 2014 ما يقارب 176 مليون برميل وبنسبة 20 في المئة من إجمالي الإنتاج في نفس الفترة.

مضيفاً بأن أسعار النفط العالمية ارتفعت في منتصف شهر مارس مدعومة بالخوف من الاضطرابات في جزيرة القمر ولبينا التي انخفض إنتاجها إلى 250 ألف برميل يوميا. قبل أن تتراجع الأسعار مع توقع البنك المركزي الأمريكي زيادة خفض برنامج الحوافز الضخمة.

الوفد التقى مجموعة من الهيئات الاستثمارية في بكين

«شروق» تناقش سبل تطوير الشراكات الاستثمارية بين الشارقة والصين

بدأت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» جولتها الترويجية، في العاصمة الصينية بكين بعقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات المكثفة مع مجموعة من الهيئات المعنية بقطاعات الاستثمار في الصين. وكانت جولة «شروق» الترويجية قد بدأت في 14 أبريل الجاري وتستمر حتى 22 من الشهر نفسه، بمشاركة شركة الشارقة للبيئة «بيئة» بهدف تسليط الضوء على المقومات الاقتصادية والفراسد الاستثمارية في إمارة الشارقة، وبحث سبل تطوير الشراكات الاستثمارية بين الشارقة والصين.

ويرأس وفد «شروق» سعادة مروان بن جاسم السركال، المدير التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق»، ويرافقه إيلي أرمل، مدير تطوير الأعمال في «شروق»، وفهد علي الشهيل، المدير التنفيذي لإدارة جمع النفايات في «بيئة»، ويانغ هو وي، ما، تنفيذي ترويج الاستثمار في «شروق». وحول الجولة قال سعادة مروان بن جاسم السركال: «نسعى من خلال هذه الجولة الترويجية إلى استكشاف آفاق جديدة لتعزيز علاقات التعاون بين إمارة الشارقة والصين، فغلاوة على أن الصين تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فقد ارتفعت الاستثمارات الصينية الخارجية إلى مستويات قياسية، ما جعل الصين ثالث أكبر مستثمر في العالم، وأحد أكثر الدول تأثيرا



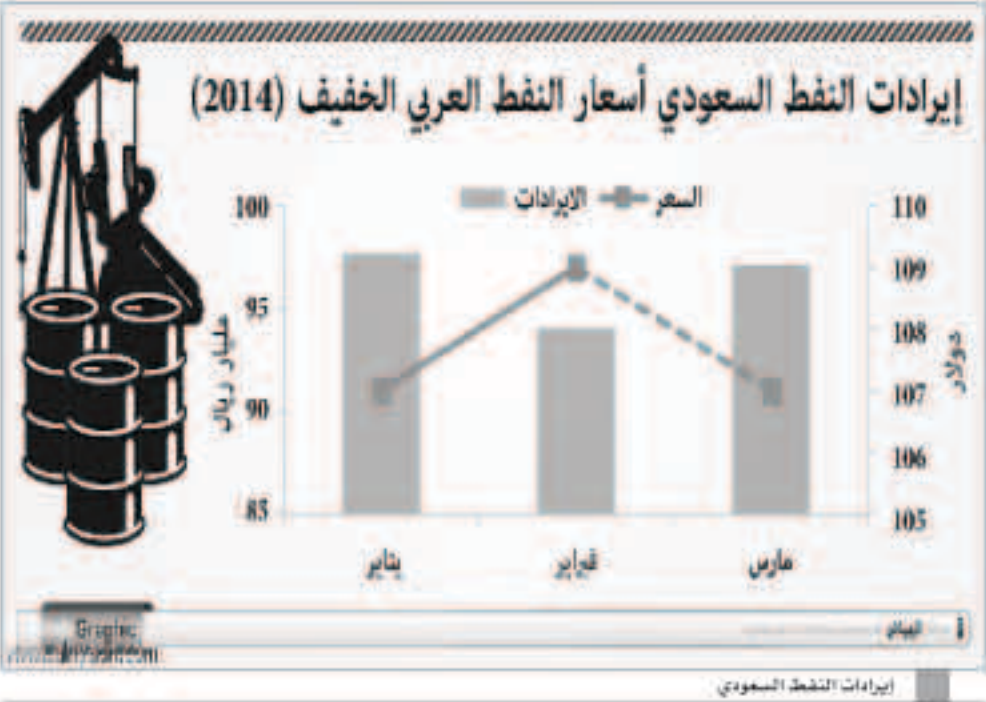
جانب من الوفد المشارك

في توجهاً اقتصاديا عالميا، مؤكداً رغبة وحرس «شروق» على توسيع العلاقات الثنائية بدعم من مناخ الاستثمار الجاذب الذي نتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي باتت ملاذاً آمناً ووجهة مفضلة لدى المستثمرين من أنحاء العالم كافة». وأضاف: «تمثل الشارقة مقراً مثالياً للأعمال والاستثمار في الشرق الأوسط بفضل موقعها الاستراتيجي ومناخها المظلة بشكل مباشر على الخليج العربي والمحيط الهندي، واحتوائها على بنية تحتية متميزة، وإمكانيات لوجستية متقدمة، وبيئة تشريعية وقانونية مشجعة وجاذبة للاستثمار، وعملنا خلال اللقاءات على إبراز مقومات الشارقة أمام نظرائنا في جمهورية الصين الشعبية لتسهيل خلق شراكات

بحلول العام 2015. وليلو هذا الهدف، نتطلع إلى توسيع عملياتنا والسعي بفاعلية لـجذب شركاء، ومزودي تكنولوجيا، ومستثمرين لعدد من المشاريع، ولهذا السبب سعينا إلى المشاركة مع «شروق» في هذه الجولة الترويجية بالصين».

واستهل وفد «شروق» زيارته إلى الصين، باجتماع رسمي عقده مع سعادة أحمد إبراهيم السعدي، المساعد الثاني لسفير دولة الإمارات في جمهورية الصين الشعبية، واستعرض الوفد خلالها مهمته في الصين وما تسعى إليه الهيئة من تعريف ب مجالات الاستثمارات والمقومات التي تدعم اقتصادها، وتسهم في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والسياحي، وبحث الوفد مع أعضاء البعثة الدبلوماسية الإماراتية سبل التعاون لمساعدة الهيئة في تحقيق أهدافها على المدى القريب والبعيد.

كما عقد الوفد في ذات اليوم اجتماعاً مع الجمعية الدولية للاستثمار السياحي في الصين بحضور ليون وانغ، الأمين العام للجمعية وعدد من أعضائها، وتم خلال الاجتماع استعراض أبرز المقومات السياحية في الشارقة، وفرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع، وما نفذته «شروق» من مشاريع متنوعة في هذا المجال، وجملة المشاريع الأخرى التي ما زالت «شروق» تعمل على تطويرها.



مشيراً بأن الأسهم الأمريكية ارتفعت مع إعلان بيانات اقتصادية أفضل وقلق عن احتمالية ارتفاع معدلات الفائدة الأميركية، مما سيقوي الدولار ويخفض أسعار النفط.

وذكر بأن تنبؤات البنك الاحتياطي الفيدرالي الربعية تشير بأن معدل الفائدة مازال قريباً من الصفر، ولكنه سيرتفع إلى 1 في المئة على الأقل في نهاية عام 2015 و2.25 في المئة في السنة الآتية. وأكد البنك المركزي أنه خفض شراء السندات الشهرية بمقدار 10 مليارات دولار إلى 55 مليار دولار.

وأشار ابن جمعة في هذا الخصوص بأن المملكة خفضت سعر البيع الرسمي لمزيجيتها العربي الخفيف للمصافي الآسيوية في أبريل بواقع 20 سنتاً للبرميل بعلاوة 1.55 دولار للبرميل إلى عمان-دبي، وهو أدنى مستوى لها منذ يوليو من العام الماضي، وفي ظل غياب أي أزمة جيوسياسية جديدة، فإنه من المرجح أن تتراجع الأسعار في الأسواق الآسيوية في الأشهر المقبلة.

وحول الأسواق النفطية قال بأن صادرات إيران تجاوزت 1 مليون برميل يومياً خلال الأربعة أشهر الماضية، وفقاً للممارك وبيانات تتبع السفن، واستوردت الدول الآسيوية الأربعة الرئيسية الصين، والهند، واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعاً 1.16 مليون برميل يومياً في فبراير، من 994.67 ألف برميل يومياً يناير. أما صادرات العراق من المتوقع أن تصل في أبريل إلى 2.58 مليون برميل يومياً بن 2.17 مليون برميل يومياً في مارس، وفقاً لمصادر تجارية.

إنجاز 41 مستودعاً ضمن المرحلة الأولى وتأجير 34 منها

500 مليون درهم استثمارات «كيزاد» في 105 مستودعات تخزين



أحد مصانع كيزاد

في خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين أداء التوزيع وزيادة مستويات رضا العملاء، وهذا بالضبط ما تقدمه في كيزاد.

وتشمل قائمة المستأجرين بعض الأسماء البارزة على مستوى الوطن العربي والعالم وتأتي في مقدمتها «إيجيبيتي» التي تعتبر واحدة من أكبر مزودي الخدمات اللوجستية الشغيل والخدمات اللوجستية للشحن والتفصيل للقطاع

والنشر «يو بي بي» وهي من أكبر مطابع الصحف في الإمارات العربية المتحدة والتي تضم صفح الإتحاد، ذا ناشونال، فاینانشيال

تايمز البريطانية، وناشونال جيوغرافيك. وتشمل القائمة شركات أخرى مثل «بروكت» الشرق الأوسط، الصباح للواد الغذائية، كريبتك

الخدمات اللوجستية الرائدة وعدداً من أبرز مزودي سلاسل التوريد والمستثمرين اشترت «كيزاد» لبناء المرافق والمنشآت الخاصة بهم، مشيراً إلى أن المنشآت الجديدة المرحلة الأولى من مشروع بناء المستودعات الجاهزة «كيزاد لوجستيك بارك»، وتم تسليم 34 مخزناً من أصل 41 مستودعاً إلى 11 مستثمراً في قطاع الخدمات اللوجستية من الشركات المحلية والعالمية.

وأشار الكواري إلى أهمية هذه المرحلة من تطور الخدمات والمرافق التي تقدمها «كيزاد» إلى عملائها، معتبراً أنها خطوة هامة على طريق تطوير الخدمات اللوجستية في المدينة.

ولفت إلى أن مجموعة من شركات الخدمات اللوجستية الرائدة وعدداً من أبرز مزودي سلاسل التوريد والمستثمرين اشترت «كيزاد» لبناء المرافق والمنشآت الخاصة بهم، مشيراً إلى أن المنشآت الجديدة المرحلة الأولى من مشروع بناء المستودعات الجاهزة «كيزاد لوجستيك بارك»، وتم تسليم 34 مخزناً من أصل 41 مستودعاً إلى 11 مستثمراً في قطاع الخدمات اللوجستية من الشركات المحلية والعالمية.

وأضاف أن قطاع الخدمات اللوجستية العملي اليوم، يقدر بنحو 300 مليار دولار، ولهذا فليس من المستغرب أن يزايد الاهتمام في الإمارات في قطاع إدارة الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد. وأكد أن هذه الخدمة ستسهم

887. 13.8 مليار ريال حجم الاستثمار

الأجنبي في سلطنة عمان

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان بأنواعه المختلفة خلال عام 2012 إلى نحو «13.887.7» مليار ريال عماني مقارنة بنحو «12.703.6» مليار ريال عماني للعام 2011 .. وذلك بارتفاع في النفقات التي تقدر بـ «1.184.1» مليار ريال عماني بنسبة ارتفاع «9.3» في المئة.

ونذكر وكالة الأنباء العمانية «أن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بنفق حالياً المسح السنوي للاستثمار الأجنبي للسنة المالية المنتهية 2013 .. بهدف تحديث قاعدة البيانات حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي في السلطنة ولتزويد صانعي القرار بالإحصاءات الدقيقة والبيانات الحديثة عن الاستثمار الأجنبي لتكبيهم من اتخاذ القرارات اللازمة لهيئة اتخاذ الملائم لجذب هذه الاستثمارات والتعرف على دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الحالية والمستقبلية وتوزيعه في السلطنة حسب القطاع الاقتصادي ومن ثم بيان مدى تأثيره على مختلف القطاعات.

كما يهدف إلى تحديد مصادر الاستثمار الأجنبي والتوزيع الجغرافي حسب البلد المصدر وتوفير المعلومات عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد العماني في مجالات الأيدي العاملة والصادرات والواردات والخدمات الدولية وتحديد نوع الاستثمار بما يضمن أقصى قدر ممكن من الروابط الطويلة والأهمية اللازمة لتنمية القطاعات الأخرى التي لا ينتج عنها الاستثمار الأجنبي.

وأشارت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر نما نسبة 6.4 في المئة حيث ارتفع من نحو 6.090.6 مليارات ريال عماني عام 2011 إلى نحو 6.480 مليارات ريال عماني خلال عام 2012.

وفي المجمل تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2012 في نشاط استخراج النفط والغاز بنسبة «46.6» في المئة من الإجمالي ثم نشاطي الصناعة التحويلية والوساطة المالية اللذين استحوذا على «18.3» في المئة و«16.1» في المئة على التوالي من حجم الاستثمار الأجنبي في العام 2012.

كوميونيكيشن، جالاكسي لتجارة مواد البناء، باك أوفيس للخدمات اللوجستية «د م م» وأورينتال للحرم والتفصيل.

وتأتي المرحلة الأولى من مجمع الخدمات اللوجستية كأول دفعة من ثلاث دفعات وتغطي مساحة قدرها 46,5 ألف متر مربع وتضم مستودعات تتراوح مساحتها ما بين 1133 إلى 12463 متراً مربعاً. وقد حرصت «كيزاد» في تصميمها على تجهيز كل مستودع بمتعةً للأغراض التخصيل وتفرغ الشاحنات، ومستويات ومساحة أرضية مرتفعة مع أسقف بارتفاع 7 أمتار، فضلاً عن ساحة مخصصة للتحميل مجهزة بمتعة متحركة تسهل عمل الرافعات الشوكية وتوفير مواقف للسيارات في الموقع، وبالإضافة إلى ذلك، جهزت كل وحدة بمساحة تم تخصيصها للمكاتب مع دورات المياه ومطبخ صغير، ويوفر المخطط العام لمجمع الخدمات اللوجستية عدد اكتمال مراحله الثلاث مساحة إجمالية تقدر بنحو 118,965 متراً مربعاً، ومن المتوقع أن يكتمل بمكانته كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية ومستودعات التخزين.

ويبلغ سعر إيجار المتر المربع سنوياً نحو 350 درهماً، وتم تجهيز أراضي المستودعات وفقاً للمعايير العالمية بتحقيق حمولة تصل إلى 2 طن لكل متر مربع فيما تم تجهيز مستودعات «يو بي بي» السبعة بنحو 6 أطنان لكل متر مربع نظراً لحاجة الورق للتخزين الخاص.

ووفقاً لبيانات هيئة الأوراق المالية والسلع، ارتفع مؤشر سوق الإمارات المالي خلال جلسة تداول الأس بنسبة 0.82 في المئة ليبلغ على5306.87 نقطة، فيما تم تداول ما يقارب 0.84 مليار سهم بقيمة إجمالية بلغت 2.33 مليار درهم خلال من خلال 10960 صفقة.

وبلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها 65 من أصل 120 شركة مدرجة في الأسواق المالية. وحفلت أسعار أسهم 38 شركة ارتفاعاً في حين انخفضت أسعار 15 شركة بينما لم يحدث أي تغير على أسعار أسهم باقي الشركات.

وجاء سهم «إشراق العقارية» في المركز الأول من حيث الشركات الأكثر نشاطاً، حيث تم تداول ما يقرب 0.77 مليار درهم مؤجلة على 301.24 مليون سهم من خلال 2414 صفقة.

وجاء سهم «الدار العقارية» في المركز الثاني من حيث الشركات الأكثر نشاطاً حيث تم تداول ما قيمته 222.09 مليون درهم مؤزعة

بالأسهم وعدم اندفاعهم إلى البيع في بداية الجلسة، الأمر الذي جذب سيولة جديدة للسوق من قبل مستثمرين آخرين كانوا يترقبون أي مستويات مغرية للدخول.

أنه كان متوقعاً وتطبيعاً أن تبدأ الأسواق على تراجع أسس في ظل موجة البيع لجني الأرباح والتي زادت حدتها في جلسة الثلاثاء، إلا أن ثقة المستثمرين بالأسهم وقدرتها على استيعاب جني الأرباح وعدم انجرارهم لمواصلة عمليات البيع، مما أعطى مؤشراً على انتهاء مرحلة التذبذب والاستعداد للانطلاق إلى مرحلة جديدة.

وقال إن الشعور الذي ساد بين المستثمرين هو أن ما شهدته الأسواق من تراجعاً كانت طبيعية ومحدودة وليس نزولاً تصحيحاً، متوقعاً أن تسجل الأسهم أداء أفضل في الفترة المقبلة مع ما يدعم المؤشرات لاختراق حاجز 5000 نقطة في دبي و5500 نقطة في أبو ظبي.



بمسارده المرتفع. بسودره، عزرا ولويد الخطيب مدير التداول في شركة وضمان للخدمات المالية، الأرشد الذي شهدت الأسواق المحلية أمس، في المقام الأول إلى تمسك المستثمرين

بالأسواق لم تخسر سوى 180 نقطة فقط من إجمالي 1000 نقطة حصدها في الفترة الأخيرة. ورجح أن تواصل الأسواق مسارها الصعودي مجدداً بالتزامن مع إعلان الشركات لنتائج الربع

التذبذب التي مرت بها الأسواق خلال الجلسات الثلاثة الماضية لم تكن مفاجئة أو خارجة عن النطاق، لكن كانت ناتجة عن عمليات جني أرباح مبررة وعمليات إعادة بناء مراكز عادة ما تتخل مرحلة إعلان النتائج، وبخاصة أنها جاءت بعد فترة طويلة من الارتفاعات المتواصلة، حيث سجلت الأسواق مكاسب خلال فترة وجيزة زادت على 70 في المئة وتحديدًا منذ منتصف شهر نوفمبر الماضي. وأكثر من 1000 نقطة منذ بداية العام.

ومنذ بداية العام بلغت نسبة الارتفاع في مؤشر سوق الإمارات 23.02 في المئة وبلغ إجمالي قيمة التداول 198.54 مليار درهم. وبلغ عدد الشركات التي حفلت ارتفاعاً سعرياً 73 من أصل 120 وعدد الشركات المتراجعة 31 شركة. وقال طوقان إن التراجعات التي شهدتها الأسواق لم تكن بالحدة التي تسبب نوعاً من الخوف لدى المستثمرين أن تتحول إلى عملية تصحيح.

استعادت الأسهم المحلية مسارها الصعودي مجدداً بعد 3 جلسات من التذبذب في الأداء، مدعومة بسيولة شرائية جديدة وتفاؤل المستثمرين بنتائج الربع الأول.

ونجحت الأسهم في استعادة 6.4 مليارات درهم من الخسائر التي منيت بها في الجلسات السابقة، بعد أن ارتفعت القيمة السوقية بنحو 6.45 مليارات درهم لتصل إلى 796.6 مليار درهم، فيما تمسكت مؤشرات الأسواق بالقيم السابقة، حيث استعاد مؤشر سوق دبي قمة 4720 نقطة، ومع سوق أبو ظبي الذي عاد إلى قمة 5130 نقطة ومؤشر سوق الإمارات المالي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع الذي استعاد حاجز 5300 نقطة.

وقال طلال طوقان رئيس قسم الإبحاث في شركة الرمز للأوراق المالية إن الارتدادات التي شهدتها الأسواق أسس كانت طبيعية وتعكس قدرة الأسهم على مواصلة مسارها الصاعد، لافتاً إلى أن موجة